ـ وأخيرا، وانطلاقا من أن جبهة الصمود والتصدي لم تكن بمستوى المهمات المطلوبة منها للتصدي للعدوان الاسرائيلي على لبنان، فإن م.ت.ف. تؤكد على ضرورة العمل لتطوير مواقف الجبهة في مواجهة السياسات والمخططات الامبريالية، ودعوتها للمبادرة لقطع علاقاتها السياسية والدبلوماسية والاقتصادية مع الولايات المتحدة.

وشدد البيان من جهة أخرى على ضرورة تعزيز التلاحم والتأييد للشعوب العربية المناضلة في لبنان والأردن ومصر؛ وتقديم العون لها في مواجهتها للعدو الاسرائيلي.

وذكر التقرير المساعدات العربية التي قدمت خلال الغزو الاسرائيلي، منوها باستجابات اليمن الديمقراطية، والجمهورية العربية اليمنية، والجزائر والسعودية والدول الخليجية، إن من حيث إرسال المقاتلين، أو السلاح، أو الاتصالات السياسية، أو المعونات الطبية... وبمواقف الدول العربية الأخرى، مثل سوريا وتونس والجزائر واليمن الديمقراطية والشمالية والسودان والعراق والأردن، التي وافقت على استقبال المقاتلين الفلسطينيين بعد خروجهم من بيروت (السفير، ١٩٨٣/٢/١٦).

سير المناقشات وعمل اللجان

بعد إتمام كلمات الوفود العربية والآسيوية والأوروبية والأميركية، والتأكيد خلالها على تضامنها ودعمها للقضية الفلسطينية وادانتها للكيان الصهيوني وللامبريالية الأميركية، واصل المجلس مناقشاته للتقرير السياسي في اليومين الخامس والسادس. وقد اتضح من النقاش العام، الذي شارك فيه معظم الأعضاء العامين وأعضاء المجلس، أن هناك اتفاقا بين جميع فصائل الثورة الفلسطينية، حول أهم القضايا التي تواجه الثورة في المرحلة الحالية، خاصة مشروع ريغان ومقررات فاس. وأجمع القادة، في كلماتهم، على ان الاجتياح الاسرائيلي للبنان قد افرز مرحلة جديدة، برزت معالمها في محاولة جر منظمة التحرير إلى طاولة المفاوضات السياسية، من منظور أميركي ـ اسرائيلي. لهذا، فقد تم رفض مشروع ريغان، كونه لا يقرّ الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني ولا يعترف بمنظمة التحرير.

واعتبر الأمين العام للجبهة الشعبية، جورج حبش، أن هذا المشروع هو «تنبلة سياسية لا تختلف عن القنابل الانشطارية، التي واجهها مقاتلونا ببسالة في بيروت». وأكد نايف حواتمة، الأمين العام للجبهة الديمقراطية، أن مشروع ريغان هو «استكمال لمذابح بيروت» وأنه يلغي حق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وبناء الدولة المستقلة بقيادة منظمة التحرير ممثله الشرعي الوحيد.

وواجهت مقررات فاس تحفظات عديدة، خاصة المادة السابعة منها، والتي تلغي الاختيار العسكري وتنهي حالة الحرب مع الكيان الصهيوني. وكان رئيس المجلس الوطني خالد الفاهوم، قد أكدّ أن مشروع فاس يعتبر الحد الأدنى الذي تقبل به المنظمة، وهو يتفق مع القرارات السابقة للمجلس الوطني. وأوضح الفاهوم أن البند السابع يعني سلاما عادلا في الشرق الأوسط وخصوصا الحق في اقامة دولة في الضفة وغزة تكون القدس عاصمتها، والموافقة على جميع ضمانات مجلس الأمن الدولي.

وبالنسبة للعلاقات الفلسطينية ـ العربية، لا سيما العلاقات مع النظامين الأردني والمصري، فقد شدد قادة المقاومة، في كلماتهم، على ضرورة صون القرار الفلسطيني ورفض جميع أنواع الوصاية والاحتواء، وتصحيح مسار هذه العلاقات انطلاقا من مقررات المجلس الوطني. وقد رأى القادة، ضرورة وأهمية عودة مصر إلى الصف العربي، بعيدة عن كمب ديفيد، كما شددوا على أهمية تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية ودورها في اتخاذ القرار السياسي المستقل والموحد.

وشكل المجلس الوطني ثماني لجان خاصة لوضع اللمسات الأخيرة على التوصيات التي ستعرض على المجلس للتصديق عليها. وتم تقسيمها على الشكل الآتي:

١ ـ اللجنة السياسية، رئيسها نبيل شعث ومقررها صخر بسيسو.

٢ ـ اللجنة المالية، رئيسها سعد الدين غندور، ومقررها ابراهيم قبعة.

٣ ـ اللجنة العسكرية، رئيسها العقيد سمير الخطيب ومقررها عبد الرزاق المجايدة.

٤ ـ لجنة الوطن المحتل، رئيسها الحاج احمد ومقررها محمد المللي.